

Distr.: General
10 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
١٢-١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير المرحلي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين
الجنسين في عام ٢٠١٤

موجز

يلخص هذا التقرير الإنجازات التي أحرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٤ تجاه تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتتوافق استراتيجية المساواة بين الجنسين مع خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تتضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما جزءاً من سبع نواتج إنمائية، وتدجمهما في جميع المجالات الأخرى التي أحرزت فيها نواتج. ويتحدث التقرير أيضاً عن تدابير جديدة معززة لتحسين المساواة، وعن الاستثمارات والقدرات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010515 230415 15-05732X (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - السياق العالمي
٥	ثالثا - النتائج الإنمائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مصنفة حسب نواتج الخطة الاستراتيجية
٢٤	رابعا - النتائج الإدارية - الفعالية المؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - مقدمة

١ - يلخص هذا التقرير إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويوضح التقرير أن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية المساواة بين الجنسين المرافقة لها من الأدوات الفعالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويوضح التقرير أن البرنامج الإنمائي، وهو أكبر وكالات الأمم المتحدة الناشطة في العمل الميداني، يؤدي دورا حيويا في مجال الدعوة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيدين العالمي والوطني، وهما مسألتان تحظيان بدعم فعال من البلدان التي تنفذ فيها برامج. وستؤدي زيادة المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي إلى تعزيز هذا العمل وإحداث تأثير تجاه تحقيق الأهداف المشتركة لمنهاج عمل بيجين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - ويوضح التقرير أن البرنامج الإنمائي يؤدي دورا رائدا في كفالة أن تتصدر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقات الجديدة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. ويشمل هذا العمل توفير الدعم التقني المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لمداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتوفير القيادة لأنشطة الدعوة إلى إدماج البعد الجنساني في المنتديات المعنية بالسياسيات ومنتديات التفاوض على الصعيد العالمي. ووردت معظم النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي في المجال الجنساني في إطار الناتجين ١ و ٢ للخطة الاستراتيجية، حيث يستثمر البرنامج جُلّ موارده. وتحققت نتائج بارزة بوجه خاص في مجالات فرص العمل وأسباب العيش؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ ومشاركة المرأة في صنع القرار والعمليات السياسية؛ والعنف الجنساني على نطاق السياقات القطرية والمناطق كافة.

٣ - ويوضح الفرع الثاني من التقرير استثمار البرنامج الإنمائي في الإصلاحات المؤسسية والإدارية من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتجدد الإشارة إلى أداء المنظمة فيما يتعلق بتطبيق خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو مجال استوفى فيه البرنامج الإنمائي متطلبات ٨٠ في المائة من جميع مؤشرات الأداء أو تجاوزها، مقارنة بمتوسط إنجاز قدره ٥٤ في المائة على نطاق صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى؛ وإلى تعميم مسائل المساواة بين الجنسين في وثائق البرنامج الإنمائي الرئيسية في مجال السياسات والتخطيط في عام ٢٠١٤؛ وبدء تطبيق نظام التدقيق الإلزامي في الشؤون الجنسانية لجميع مشاريع البرنامج، علاوة على استيفاء متطلبات إجراء تدقيق في الشؤون

الاجتماعية والبيئية؛ ومشاركة ٢٩ مكتبا قطريا في مبادرة البرنامج المتعلقة بختم المساواة بين الجنسين.

٤ - ومن المهم أن يجري في السنة القادمة تعزيز عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بدعم الشركاء في التصدي للحواجز الهيكلية التي تعترض تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، بوسائل تشمل الإصلاح القانوني والحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في برامج دعم سياسات وخطط الحد من مخاطر الكوارث؛ وكفالة معالجة مسائل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل منهجي في مجال التخطيط للتعاقي من الأزمات وإدارتها. وأخيرا، سيكون من الضروري توفير الدعم للبلدان التي ينفذ فيها البرنامج الإنمائي برامج وهي في طريقها إلى أن تصبح من البلدان ذات الدخل المتوسط، من أجل كفالة أن ينعكس نموها الاقتصادي في هيئة منافع متكافئة للجنسين.

ثانيا - السياق العالمي

٥ - شهد عام ٢٠١٤ زيادة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي تجاه تسريع وتيرة التقدم الإنمائي في جميع المجالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بعد أن لاحت في الأفق القريب بوادر حلول الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في عام ٢٠١٥. وقد تسلطت الأضواء في عدد من العمليات والتجمعات العالمية الرئيسية، في عام ٢٠١٤، على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما من الأهداف القائمة بذاتها وذات الأهمية الحاسمة لدفع عجلة التنمية، بما في ذلك الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة التي تركز اهتمامها على التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف ذات الصلة بالنساء والبنات من بين الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستعراض الأمم المتحدة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤)؛ والمشاورات التمهيديّة لاستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاما (بيجين + ٢٠)، المقرر عقده في عام ٢٠١٥. والجهود مستمرة أيضا من أجل إدماج شواغل المساواة بين الجنسين وتحقيق التوازن بينهما في عمليات صنع القرار في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في ليما، بيرو.

٦ - وقد انعكست الأبعاد الجنسانية لعدم المساواة أيضا في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، طوال عام ٢٠١٤. وشكلت المرأة قرابة نصف المشاركين الذين تجاوز عددهم ٧ ملايين شخص، الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة المعنونة "عالمي" والرامية إلى إقامة عالم أفضل. ووضع ثلث عدد المشاركين تقريبا مسألة "المساواة

بين الجنسين' ضمن أول ٦ بنود في أولوياتهم لما بعد ٢٠١٥. وقد استفاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة من هذه المدخلات في وضع مقترحاته، وأدرج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - النتائج الإنمائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مصنفة حسب نواتج الخطة الاستراتيجية

٧ - تتيح استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مداخل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع النواتج التي حققتها المؤسسة في خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٨ - وجرى الإبلاغ عن أكبر نسبة من النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار الناجين ١ و ٢ من نواتج الخطة الاستراتيجية. وأبلغ ٢١ مكتبا قطريا فقط عن تحقيق نتائج في إطار الناتج ٤ المكرس لتحقيق تقدم أسرع في مجال الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. ويتضح من هذا أنه يتعين على المكاتب القطرية الحد من اختياراتها في مجالات النواتج، وأنها كثيرا ما تبلغ عن نتائج المساواة بين الجنسين في إطار نواتج أخرى غير التي اختارتها، مما يشير إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق عمله بأكمله.

الناتج ١: تحقيق النمو والتنمية على نحو شامل للجميع وقابل للاستدامة ويتضمن قدرات إنتاجية تتيح فرص العمل وأسباب العيش للفقراء والمستبعدين

٩ - أبلغ ١٢١ بلدا عن تحقيق نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين، في إطار الناتج ١، في عام ٢٠١٤. وتتعلق هذه النتائج بإتاحة أسباب العيش وفرص العمل للمرأة؛ وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة؛ ومراعاة الفوارق بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره؛ وكفالة حصول المرأة إلى الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

توفير أسباب العيش وفرص العمل للنساء

١٠ - في عام ٢٠١٤، أبلغ ٧٠ بلدا عن العمل على توفير فرص العمالة وأسباب العيش، وعن أن ٢,١ مليون امرأة يستفدن بصورة مباشرة من تدخلات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك زيادة فرص حصول المرأة على الائتمانات والأصول ومدخلات الإنتاج، وعن العمل على توفير التدريب المهني والتوجيه وتنفيذ أنشطة لإقامة الشبكات.

١١ - وفي الهند، عمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع وزارة التنمية الريفية على وضع سياسات لدعم جهود القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي في المناطق الريفية، وبخاصة وسط النساء. وأدى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى تحسين فرص حصول المرأة الريفية على الائتمانات المصرفية وعلى خيارات في مجال أسباب العيش المتاحة لها. ووفر البرنامج أيضا الدعم لتوفير بوابة إلكترونية تربط المصارف بمجموعات المساعدة الذاتية المحلية من أجل كفالة مشاركة المرأة وعدم استبعادها. وبلغ عدد النساء الريفيات اللاتي استفدن من هذا البرنامج ٩٧٦ ٢٨٠ امرأة، حيث توفرت لهن فرص أفضل للحصول على الائتمانات المصرفية.

١٢ - وفي إريتريا، شكلت المرأة نسبة ٥٢ في المائة من مجموع عدد المستفيدين من برنامج للأمن الغذائي وأسباب العيش، البالغ ٧٤٣ ٣٠ شخصا. ووفر ذلك البرنامج إمكانية الحصول على النقد مقابل العمل (دخل وأصول) وعلى مدخلات زراعية أفضل (بذور وتدريب)، مع التركيز بشكل خاص على الأسر المعيشية التي تعيلها إناث.

الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة

١٣ - واصل البرنامج الإنمائي تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة التي تلي احتياجات الجميع، بمن فيهم النساء، ودعم البلدان الشريكة على مراعاة الاحتياجات المتباينة للرجال والنساء في نظم الحماية الاجتماعية. وفي فيتنام، ساعد البرنامج في وضع الأسس اللازمة لجمع المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس والمعلومات التي تراعي فيها الفوارق بين الجنسين، ضمن برنامج بحثي بشأن الحماية الاجتماعية.

١٤ - وفي أوروغواي، أقام البرنامج شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل إدماج مسائل الطفولة المبكرة والإعاقة والشيخوخة وخدمات الرعاية في الخطط الحكومية للحماية الاجتماعية. وأقيم عقب ذلك نظام وطني للرعاية وخصصت له ميزانية سنوية قدرها ٢٥٠ مليون دولار.

مراعاة الفوارق بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية

١٥ - في عام ٢٠١٤، اتخذت عدة إجراءات على الصعيدين العالمي والوطني بغرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الموارد الطبيعية وبرامج ومشاريع خدمات النظام الإيكولوجي.

١٦ - وفي هذا الصدد، لا تزال المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية تتيح مداخلًا هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأبلغت نسبة ٧١ في المائة تقريبًا من المشاريع التي اكتملت في عام ٢٠١٤ عن تنفيذ أعمال تتعلق بالمساواة بين الجنسين أو بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك: تنفيذ أنشطة مشاريع محددة موجهة إلى النساء والبنات؛ وتقييم الاحتياجات الجنسانية أو الاجتماعية؛ وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والتبليغ بها؛ وتدريب موظفي المشاريع في مجال الشؤون الجنسانية.

١٧ - ووفر البرنامج الإنمائي الدعم لحكومة المكسيك، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، من أجل تعميم شواغل المساواة بين الجنسين في إجراءات المكسيك الموحدة للحصول على شهادات الإدارة المستدامة للغابات. وهي معمة الآن في الإجراءات الموحدة على الصعيد الوطني، وتشمل وضع معايير تكفل المساواة في تقاسم الأرباح وسط ملاك الغابات، بمن فيهم النساء والسكان الأصليين، ومعايير تكفل المساواة في فرص العمل والتدريب التي توفرها الجماعات المالكة للغابات.

١٨ - وعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها جزءًا أساسيًا من برنامجه لإنتاج السلع بدون الإضرار بالبيئة، الذي يدعم تطبيق نموذج للتجارة المنصفة في إطار السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بإنتاج السلع وبسلاسل الإمدادات في القطاع الزراعي. ويشمل ذلك توفير الدعم للمنهاجات الوطنية التي تخلو سياساتها تمامًا من التمييز ويحظى فيها العاملون بمعاملة منصفة وتستطيع فيها المرأة الوصول إلى المناصب القيادية والحصول على أجر مساو لأجر الرجل. ونجح البرنامج الإنمائي، من خلال إقامة شراكات مع وزارتي الزراعة والبيئة ومع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي، بمن فيهم النساء، في تعزيز تطبيق هذا النموذج الإنتاجي والتجاري الذي يتسم بروح المسؤولية على المحاصيل المختلفة في إثيوبيا، وإندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وغانا، وكوستاريكا.

تعميم المنظور الجنساني في عمليات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره

١٩ - لا يزال البرنامج الإنمائي مستمرًا في إدماج النهج المراعية للفوارق بين الجنسين في قطاعي الزراعة وإدارة المياه من خلال مرفق التكيف مع تغير المناخ. وفي كمبوديا، وفر البرنامج الدعم لمشروع يهدف إلى مساعدة النساء، اللاتي غالبًا ما يمكنهن في المنازل بينما يذهب الرجال إلى حقول الأرز، على طرق أبواب مجالات عمل أخرى في أوقات تراجع إنتاج محاصيل الأرز جراء مناسيب الأمطار التي لا يمكن التنبؤ بها. وقدم ذلك المشروع الدعم لأكثر من ٤٠٠ أسرة في ٣٧ قرية، من خلال إدخال تكنولوجيات جديدة للإمداد بالمياه، شملت إنشاء ٣٥ مضخة تعمل بالطاقة الشمسية. ومع توافر المياه حاليًا عن طريق تلك

المضخات، صار في مقدور نساء كثيرات من أهل القرى الآن تنويع سبل عيشهن وزراعة الخضروات في حدائق صغيرة بالقرب من منازلهن.

٢٠ - وفي السودان، قدم البرنامج الدعم لأكثر من ألفي امرأة ليستفدن من تعزيز إمكانية الحصول على أسباب عيش مستدامة، من خلال اكتسابهن مهارات جديدة وتوسيع مشاركتهن في لجان تنمية القرى التي تعالج مسألة تكيف المجتمعات المحلية مع تغير المناخ. وجرى تبادل الدروس المستفادة مع الرأس الأخضر، ومالي، والنيجر، وهاتي.

٢١ - ووفر البرنامج الإنمائي أيضا الدعم التقني من خلال أنشطة الدعوة المباشرة والتوعية، بغرض كفالة التمثيل المتساوي للمرأة في خطة التكيف والسياسة الإنمائية المتسقة مع المناخ في بابوا غينيا الجديدة، مع التركيز بوجه خاص على جهود التكيف مع تغير المناخ، من خلال زراعة أشجار القرم مثلاً، وعلى تشكيل لجان معنية بتغير المناخ على صعيد المحافظات.

٢٢ - وفي ما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ، تشكل مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عناصر أساسية في برنامج الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وفي شيلي، يجري العمل على تنفيذ المشروع المشترك بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، من أجل دعم تطبيق الاستراتيجية الوطنية بشأن تغير المناخ والموارد النباتية وإنفاذ قانون الغابات الأصلية. وسيؤدي هذا المشروع إلى إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بغرض كفالة تساويهما في توزيع الفوائد التي تعود على أصحاب الحيازات الغابية الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة وسط الفلاحين وطوائف الشعوب الأصلية.

حصول المرأة على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة

٢٣ - عمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء على إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتعزيز فرص حصول المرأة على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة. وفي مالي، وفر البرنامج الإنمائي الدعم لبرنامج يتعلق بتمكين ٨٠٠ امرأة من استخدام تكنولوجيات تعمل بالطاقات المتجددة، مثل الثلاجات التي تعمل بالطاقة الشمسية، لأغراض تشغيل شركات صغيرة لإنتاج الثلج. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تركيب سخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية من أجل تحسين الأحوال في عنابر الولادة بالمستشفيات والحد من استخدام الخشب والفحم لتسخين المياه.

٢٤ - وفي طاجيكستان، قام البرنامج الإنمائي بتدريب نساء من أسر ذات عائل واحد في مجال تجميع أنظمة تسخين المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. ونتيجة لذلك، أصبحت قرية

جيليكول، الواقعة قرب الحدود مع أفغانستان، تملك الآن ١٦ جهازاً من انتاجها الذاتي لتسخين المياه بالطاقة الشمسية، كما تملك نساؤها الأدوات اللازمة لتوفير المزيد منها.

النتائج ٢: الوفاء بتوقعات المواطنين بشأن الحق في التعبير والتنمية وسيادة القانون والمساءلة عن طريق نظم أقوى للحكم الديمقراطي

٢٥ - في عام ٢٠١٤، أبلغت ١٠٨ بلدان عن تحقيق نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار النتائج ٢ من الخطة الاستراتيجية، وتتعلق غالبية تلك النتائج بالمشاركة السياسية للمرأة وإشراك المجتمع المدني ودعم الإصلاحات القانونية.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

٢٦ - عمل البرنامج الإنمائي، خلال عام ٢٠١٤، على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بوسائل تشمل دعم الهيئات المعنية بوضع الدستور والبرلمانات والسلطات الانتخابية والمرشحات والمسؤولين المنتخبين.

٢٧ - وساهمت أنشطة البرنامج في زيادة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو، من ٨,٣ إلى ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، وزيادة تمثيل المرأة في المجالس المحلية في السنغال، من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٤.

٢٨ - ووفر البرنامج الإنمائي الدعم التقني للشركاء الوطنيين في معالجة شواغل المساواة بين الجنسين في الدستور في دول مثل بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسيراليون، والصومال، وفيجي، وكينيا، وليبيا، وليبيريا، ونيبال. وفي ليبيا، اشترك البرنامج مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في عقد لقاء للقيادات النسائية من جميع الانتماءات السياسية بغرض صياغة رؤيتهن للدستور المستقبلي، مثل كفالة الحق الكامل في الحصول على الجنسية بالتوارث على قدم المساواة للجنسين. وفي تونس، وفر البرنامج الإنمائي لأعضاء الجمعية الدستورية المعارف عن أفضل الممارسات المتصلة بالأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويتضمن الدستور التونسي الذي اعتمد في عام ٢٠١٤ التزامات بكفالة المساواة للمرأة والقضاء على العنف ضد المرأة والعمل على تحقيق تكافؤ الجنسين في جميع الهيئات المنتخبة في البلد. وفي سيراليون، عقد البرنامج ١٠ جلسات لاطلاع النساء على النصوص التي تتضمن تمييزاً بين الجنسين في الدستور، وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق المرأة في الحصول على الأراضي والممتلكات والوصول إلى العدالة.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٤، عزز البرنامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعمه للبرلمانات على الصعيد العالمي. وشمل ذلك تشجيع سن قوانين تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير التدريب للمرشحات، وتعزيز فعالية عضوات البرلمان من خلال تنظيم الحملات وترقية المهارات. وفي السلفادور، قدم البرنامج الإنمائي المشورة التقنية لصياغة إصلاحات قانونية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك سن قانون لمكافحة العنف الأسري وتحديد حصة بنسبة ٣٠ في المائة لترشيح المرأة لعضوية البرلمان الوطني والبرلمانات الإقليمية والمجالس البلدية، على أن يبدأ العمل بها لأول مرة في عام ٢٠١٥. وعزز البرنامج أيضا مشاركة المرأة بصفة ناخبة ومرشحة من خلال إدماج المنظور الجنساني في دعمه للانتخابات. وشمل ذلك دعم الشركاء في تنظيم حملات توعية لمواجهة الصور النمطية الجنسانية للمرشحين وتنقيح الإجراءات والقوانين الانتخابية. وفي أفغانستان، حيث يدعم البرنامج الإنمائي السلطة الانتخابية، ارتفع عدد النساء المشاركات كناخبات من زهاء ١,٦ مليون امرأة في انتخابات ٢٠٠٩ إلى قرابة ٢,٦ مليون امرأة في انتخابات عام ٢٠١٤. وبالمثل، ارتفعت نسبة المرشحات في انتخابات مجالس المحافظات من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

٣٠ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نفذ البرنامج أنشطة توعية وتدريب للمنظمات السياسية والمرشحات بغرض تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية. وساهم ذلك الدعم في تحقيق نتائج إيجابية في أحدث انتخابات جرت في البلد، حيث بلغت نسبة ترشيح المرأة فيها ٥١ في المائة، وارتفعت نسبة عضويتها في البرلمان من ٣٠ في المائة إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الإطار ١ مشاركة المرأة وتمثيلها في إندونيسيا

في إندونيسيا، ساهم مشروع البرنامج الإنمائي المتعلق بتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في رفع عدد النساء المنتخبات من المقاطعات التسع التي يستهدفها المشروع بنسبة ٢٢ في المائة. ووفر هذا المشروع، الذي تبلغ مدته أربع سنوات وينفذ بالاشتراك مع وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، التدريب على اكتساب المهارات لمجموعة من ٥٠٠ مرشحة برلمانية مؤهلة في المحافظات المستهدفة. ونفذ المشروع أيضا حملة جماهيرية ناجحة ضمت عددا من الوجوه المعروفة، بمن في ذلك أحد رؤساء البلد السابقين، من أجل الدعوة إلى انتخاب المرأة.

إشراك الشبكات النسائية وحركات المجتمع المدني

٣١ - في عام ٢٠١٤، عمل البرنامج الإنمائي مع طائفة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات والشبكات النسائية، وكذلك مع الشباب، من أجل تطوير قدرة المرأة على المشاركة بصورة مباشرة في العمليات السياسية، بما في ذلك عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ كثير من البلدان عن إشراك المجتمع المدني في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وكفالة الاستماع إلى رأي المرأة في عمليات صنع السياسات الوطنية.

٣٢ - وفي منطقة الدول العربية، عمل البرنامج الإنمائي مع جامعة الدول العربية على توفير الدعم لشبكة تضم أكثر من ٣٠٠ امرأة من القيادات النسائية و ١٠٣ منظمات غير حكومية في ١٣ بلداً، في ما يتعلق بالإفصاح عن مطالب المرأة، وتعلم النساء من بعضهن البعض، ومشاركة المرأة في صنع سياسات السلام والسياسات الإنمائية. واستطاعت النساء من خلال هذا الدعم الإعلان عن جدول أعمال يتضمن ١٠ بنود تتعلق بعملهن في المنطقة.

٣٣ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل البرنامج الإنمائي توفير الدعم في مجالات التدريب الشخصي وعقد الندوات والمؤتمرات، لشبكة السلام (N-Peace) التي تشمل بلدان وتضم نساء ناشطات في مجال الدعوة للسلام عبر شبكة مترامية الأطراف على الإنترنت، بغرض تمكينهن من الإعراب عن احتياجاتهم وإدماج آرائهن في السياسات العامة. وفي الفلبين، تشارك الكثيرات من أعضاء شبكة السلام هذه بفعالية في العملية الجارية لإحلال السلام في بانغسامورو.

٣٤ - وتشكل إقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني النسائية عنصراً أساسياً في مبادرة البرنامج الإنمائي العالمية لمكافحة الفساد. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم للجماعات النسائية الشعبية من أجل التفاعل مع السلطات المحلية وتبادل المعلومات معها في ما يتعلق برصد إنجاز خدمات الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي والمياه في الأردن، وأوغندا، والبرازيل، ونيبال ونيكاراغوا.

الإصلاح القانوني

٣٥ - نظراً إلى أن الإصلاحات القانونية من أجل التصدي للممارسات التمييزية تظل في غاية الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين، فقد واصل البرنامج الإنمائي تركيز المساعدة التي يقدمها على تعبئة جهود الأطراف الفاعلة بهدف تطبيق الأطر الدولية والوطنية المتفق عليها

لحقوق الإنسان، وتحديد المجالات التي تتطلب فيها الفوارق بين الجنسين اتخاذ إجراءات قانونية على وجه التحديد.

٣٦ - وفي مصر، ساعد البرنامج الإنمائي على بناء زخم اجتماعي وسياسي لدعم تطبيق قانون يجرم بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وقدم الدعم للمجلس الوطني للسكان من أجل إعداد الصورة النهائية لمشروع استراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات للقضاء على هذه الممارسة الضارة.

٣٧ - وفي نيكاراغوا، دعم البرنامج الإنمائي جهود إعداد تشريع شامل يتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة، مما أدى إلى وضع نموذج متكامل لتوفير الحماية لضحايا العنف الجنساني، في عام ٢٠١٤. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ساعد البرنامج في صياغة أول قانون بشأن العنف العائلي في البلد، واعتمد البرلمان ذلك القانون في آب/أغسطس ٢٠١٤.

٣٨ - وركز البرنامج الإنمائي اهتمامه أيضا على الإصلاح القانوني في مجال عمله المتعلق بالشؤون الجنسية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولأغراض متابعة توصيات اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون، عزز البرنامج اهتمام سياساته بالنساء والبنات الأشد تضررا بفيروس نقص المناعة البشرية، مع التركيز على إصلاح قوانين الجزاءات التي تستهدف النساء من بين فئات السكان الرئيسية. وأمكن من خلال دعم البرنامج، إدماج الشواغل الجنسية في نطاق من السياسات والتشريعات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إدماجها في مشاريع قوانين تتعلق بالجرائم الجنسية في جامايكا والصومال. وقدم البرنامج الدعم أيضا في مجال إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الرعاية والعلاج ذات الصلة به في عمل مرافق الرعاية السابقة للولادة في بابوا غينيا الجديدة.

النتائج ٣: امتلاك البلدان مؤسسات معززة قادرة على توفير الخدمات الأساسية للجميع تدريجيا

٣٩ - أبلغ ٧٣ بلدا عن نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار النتائج ٣، وعن أن الكثير من العمل يتعلق بسيادة القانون وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع (أبلغ عن بعضها يقال أيضا في إطار النتائج ٤). وشملت النتائج البارزة المتعلقة

بالمساواة بين الجنسين في إطار هذا الناتج أيضا صدور منشور عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة^(١).

الوصول إلى العدالة وسبل الإنصاف

٤٠ - عمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام وشركاء آخرين من الأمم المتحدة على تعزيز سيادة القانون وإمكانية وصول النساء ضحايا العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة في البلدان التي تمر بأزمات، وأبلغ ١٧ بلدا، في عام ٢٠١٤، عن تحقيق نتائج في هذا المجال. ووفر البرنامج الخبرة التقنية والتدريب في مجالات التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني وملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة لطائفة واسعة من الشركاء تشمل مؤسسات أمنية عسكرية وحكومية ومؤسسات قضائية وقضاة ومكاتب ادعاء ووزارات عدل. وفي مالي، يمثل العنف الجنسي والجنساني أحد المجالات التي ينصب عليها اهتمام الدعم المقدم من مركز التنسيق العالمي عن قطاع سيادة القانون، في إطار خطة عمل على مستوى القطاع. وتشمل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة والبرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تدريب قوات الشرطة والدرك على الصعيد الوطني في مجال العنف الجنسي المتصل بالتراعات والاستقبال الآمن والأخلاقي للضحايا والشهود.

٤١ - وتمثل المبادرات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في المهن القانونية والقضائية وقوات الشرطة والأجهزة الأمنية عنصرا أساسيا أيضا في هذا العمل. وفي جنوب السودان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لوحدة السياسات الخاصة، التي ضمت نساء عاملات في الشرطة، واستطاعت معالجة ١٣٧ ١ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني. وفي الصومال، وفر البرنامج خدمات المساعدة القانونية التي شملت تدريب موظفي قطاع العدالة في مجالات العنف الجنسي والجنساني، مع التركيز بشكل خاص على النساء بوصفهن من الفئات الضعيفة. وقدم البرنامج الدعم أيضا إلى شبكة النساء العاملات في الشرطة في جنوب شرق أوروبا، مما ساعد على تعزيز قدرات الشرطة في مجال التصدي للعنف الجنسي والجنساني.

٤٢ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا إلى الوحدات المعنية بتوفير الدعم في "مكان واحد" للضحايا، والتي يستطيع الناجون من خلالها الحصول على المساعدة القانونية وخدمات الرعاية النفسية والاجتماعية والوصول إلى الملاجئ الآمنة. وفي العراق، قدم

(١) <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Women-s%20Empowerment/>

GEPA%20Global%20Report%20May%202014.pdf

البرنامج الدعم إلى الناجين من العنف العائلي والعنف الجنساني، من خلال توفير الخدمات القانونية لمجموعة من ٦٣١ امرأة، والخدمات الاجتماعية (مثل المشورة النفسية والدعم) لمجموعة من ١٠٥١ امرأة، بجانب تمكين ٦٨٢ امرأة من الاستفادة من مراكز المساعدة القانونية التابعة للبرنامج الإنمائي. ويسر دعم البرنامج حصول ٨٠٤ نساء من المتأثرات بالعنف الجنساني و ٨٠ امرأة من المتأثرات بالعنف الجنسي والجنساني على الدعم القانوني والاجتماعي.

٤٣ - ويركز البرنامج اهتمامه أيضا على تيسير إمكانية الوصول إلى العدالة للفئات المهمشة، بمن في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأفراد العاملون في تجارة الجنس والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، وعلى حشد الدعم بفعالية على الصعيد الوطني، في بلدان تشمل إندونيسيا، وتايلند، والصين، والفلبين، وفيت نام، وكمبوديا، ومنغوليا، ونيبال.

الإطار ٢ - مشاركة المرأة في العدالة الانتقالية في كولومبيا

في كولومبيا، شكل عام ٢٠١٤ معلما تاريخيا بسبب إدخال ضحايا العنف في مفاوضات السلام لأول مرة. واستجاب البرنامج الإنمائي لطلب أفرقة التفاوض بأن أدى دورا رئيسيا في دعم مشاركة الضحايا من خلال تنظيم منتديات وطنية وإقليمية مخصصة لهم، مع مراعاة أن يكون نصف المشاركين من النساء، وكفالة مشاركة الضحايا من النساء في مفاوضات السلام في هافانا، كوبا. وعمل البرنامج بجانب مكتب أمين المظالم الحكومي ووزارة العدل ومكتب النائب العام، أو بالتعاون مع هذه المكاتب، على توفير الدعم لمجموعة من ٣٤٠ امرأة من ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك تيسير إمكانية الوصول إلى العدالة وتحسين إجراءات المحاكمات وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية.

المرأة في الخدمة العامة

٤٤ - في عام ٢٠١٤، أصدر البرنامج الإنمائي تقريرا عالميا بعنوان "المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة"، تناول فيه مسألة تمثيل المرأة في الخدمة العامة في ١٣ بلدا، وعرض فيه تحليلات للعقبات التي تحول دون تكافؤ فرص مشاركة الجنسين في الخدمة العامة.

٤٥ - وتابع البرنامج ذلك الأمر من خلال العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية في ١٥ بلدا بغرض تعزيز تولي المرأة مناصب قيادية في الخدمة المدنية، بطرائق تشمل الدعوة إلى زيادة الاستثمار في تأهيل النساء والبنات عن طريق التدريب والتوجيه وإدخال مبادرات المسار

السريع مثل نظام الحصص. وفي كازاخستان، استفادت النساء العاملات في الخدمة المدنية على الصعيدين المحلي والوطني من برامج تنمية القدرات وفقا لخطة جديدة يتركز اهتمامها على إدارة شؤون العاملين والترقية على أساس الجدارة.

٤٦ - ويدرس البرنامج أيضا الصلات بين الفساد والتطور الوظيفي للمرأة في الخدمة العامة، حيث أجرى أبحاثا في هذا المجال في عدة بلدان في أوروبا الشرقية في عام ٢٠١٤. ورجحت الدراسات في بعض الحالات أن عمليات توظيف المرأة تتسم بالشفافية (٣٨ في المائة، مقابل ٢٠ في المائة للحالات التي تخلو من الشفافية).

إنجاز الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل منصف

٤٧ - في عام ٢٠١٤، عمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين على كفالة أن تراعي النظم الوطنية الإنصاف في تقديم الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي جنوب السودان، تمثلت نتيجة ذلك في حصول ٩٨٠ ٥٨٢ امرأة حامل على الخدمات الصحية عن طريق ١٥ عيادة للرعاية السابقة للولادة، و ٨ مختبرات، و ٥ عنابر أمومة، وحصول ٨٠ في المائة من النساء الحوامل المصابات بالفيروس على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية عبر ٣٣ موقعا ممولا من البرنامج الإنمائي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria. وفي أوغندا، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لإدراج بنود تتعلق بالشؤون الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عمليات التخطيط والميزنة التي تنفذها الحكومات المحلية، وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، شكل جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وفتات السكان الرئيسية عنصرا هاما في إعداد أطر مراعية للفوارق بين الجنسين للاستثمار والميزنة العامة.

٤٨ - وعمل فريق البرنامج الإنمائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة والتنمية على تعزيز إدراج فيروس نقص المناعة البشرية في خطط الشؤون الجنسانية وأطر حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على الصعيد الوطني، وقدم الدعم لتهيئة بيئات قانونية مواتية في أكثر من ٤١ بلدا. وتشمل الأمثلة على ذلك وضع وتنفيذ خطة لرصد فيروس نقص المناعة البشرية والشؤون الجنسانية في ملاوي؛ وإدماج الروابط بين الفيروس ونوع الجنس والعنف الجنساني والحقوق الإنجابية والجنسية في السياسات في ناميبيا؛ وإدماج قضية الفيروس في الخطة الاستراتيجية الوطنية ذات الخمس سنوات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كمبوديا؛ وإجراء مسح قانوني على حماية حقوق النساء المصابات بالفيروس في سياق الرعاية الصحية في إندونيسيا، وتايلاند، وفيتنام، وكمبوديا.

النتائج ٤: إحراز تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وفي تعزيز تمكين المرأة

٤٩ - نظرا إلى أن ساحة المساواة بين الجنسين تشمل قطاعات متعددة، وأنها أدمجت على نطاق الخطة الاستراتيجية بكاملها، فإن الإبلاغ عن النتائج المحرزة في ساحتها يحدث في إطار نواتج أخرى، على غرار ما ورد في هذا التقرير، مما يشير إلى تزايد مستويات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٤، أفاد ٢١ بلدا عن تحقيق نتائج في إطار النتائج ٤، المكرس حصريا للحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، والذي يشمل مجالات عمل معينة غير مشمولة بصورة مباشرة في النواتج الأخرى. وتركزت غالبية النتائج المبلغ عنها في إطار النتائج ٤ على جوانب معينة من مسائل تعزيز تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، ومعالجة العنف الجنساني في السياقات غير الهشة، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

تعزيز تمكين المرأة في المجال الاقتصادي

٥٠ - تتراوح التدخلات المبلغ عنها في إطار النتائج ٤ بشأن تعزيز تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بين توفير التدريب على المهارات بغرض تنمية القدرات في مجالي الميزنة المراعية للفوارق بين الجنسين والرصد. وتركز تدخلات أخرى على تأمين حقوق المرأة وإمكانية حصولها على الأراضي والممتلكات والأصول، وتيسير الحوار بين الجماعات النسائية والسلطات العامة بشأن الموضوعات ذات الصلة.

٥١ - وفي تركيا، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء لجان معينة بالميزنة المراعية للفوارق بين الجنسين في إطار ١١ سلطة محلية، مما أدى إلى زيادة الخدمات المراعية للفوارق بين الجنسين، وإلى إدماج أهداف المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط على الصعيد المحلي، وإدخال نهج الميزنة المراعية للفوارق بين الجنسين على مستوى البلديات.

٥٢ - وفي زامبيا، دعم البرنامج الإنمائي جهود تنقيح السياسة الجنسانية الوطنية، التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤، والتي تحدد مجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى المناطق والجماعات المحلية، في ما يختص بالتخطيط وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج الإنمائية، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤهما. وقدم البرنامج أيضا الدعم للحكومة من أجل تقييم فرص حصول المرأة على الأرض وامتلاكها، الشيء الذي سيوفر الاستشارة لصناع السياسات ويشكل أداة للدعوة إلى تعزيز فرص حصول المرأة على الأرض في ذات الوقت.

٥٣ - وفي جمهورية مولدوفا، عمل البرنامج الإنمائي مع مراكز الاستشارة المهنية على إعداد ٢٠ مشروعاً لتمكين المرأة، وأقامت سيدات الأعمال مؤسستهن الخاصة للأعمال الحرة، وأنشئت ١١ منظمة ذات قيادات نسائية بغرض توفير التدريب على المهارات. وفي كولومبيا، عمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع وزارة العمالة على إعداد سياسات لدعم جهود القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتطبيقها على المؤسسات العامة والخاصة معاً. وأعدت أول مجموعة من الشركات، تضم ٢٠ شركة خاصة يعمل فيها أكثر من ٦٠ ألف موظف، خطط عمل لتقليص الفوارق بين الجنسين في مجال التوظيف، ومعالجة فروق المرتبات، وتعزيز التنمية المهنية للمرأة، ووضع سياسات بشأن التحرش الجنسي والعمل والأسرة.

العنف الجنسي والجنساني

٥٤ - جرى الإبلاغ عن معظم هذا العمل في إطار الناتج ٣ تحت برنامج سيادة القانون، بينما أبلغ كثير من الدول غير الهشة عن تحقيق نتائج في إطار الناتج ٤. ويتصل بعض من هذا العمل بالجهود الرامية إلى تعزيز الوعي بالعنف الجنساني وتغيير الصور النمطية، في أماكن تشمل البلدان الخالية من الأزمات والبلدان ذات الدخل المتوسط. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

٥٥ - في الأرجنتين، نفذ البرنامج الإنمائي، في إطار مبادرة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة التي أطلقها الأمين العام، سلسلة من مبادرات التوعية بشأن إشراك فئات معينة من السكان في جهود الوقاية من العنف الجنساني، بما في ذلك إشراك الرجال والمراهقين والشباب والموظفين العموميين.

٥٦ - وفي نيبال، تصدى البرنامج الإنمائي للصور النمطية الجنسانية التي تغذي العنف ضد المرأة، عن طريق إعداد تسجيلات بالفيديو لرسومات متحركة موجهة إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة، مع تركيز اهتمام كل تسجيل منها على نمط معين من العنف، مثل التحرش أو العنف العائلي أو السياسي أو الجنسي. وعمدت تسجيلات الفيديو المذكورة إلى تصوير حالات لأدوار تقليدية معكوسة بين الجنسين، كي تدفع الشباب إلى التساؤل عن مدى "اتساق الممارسات المألوفة مع المعايير الطبيعية". وأعدت تلك التسجيلات في هيئة ألعاب فيديو ثم عرضت في فيسبوك، حيث أثارت مناقشات أنتجت مراجع إيجابية.

٥٧ - وأدت معالجة الاختلالات الهيكلية والمؤسسية في المساواة بين الجنسين، التي تقف وراء تفاقم مشكلة العنف ضد النساء والبنات في بابوا غينيا الجديدة، إلى إدراج ٨ خطط عمل لمكافحة العنف الجنساني على مستوى المحافظات في استراتيجية ذلك البلد الوطنية المتعلقة بمنع العنف الجنساني والتصدي له للفترة ٢٠١٥-٢٠٥٠، وفي خطة العمل المتعلقة بالسلام والأمن لنساء بوغانفيل.

٥٨ - وعمل البرنامج الإنمائي أيضا على تعزيز الأدلة والإجراءات المتعلقة بالعنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية بغرض توضيح العلاقة بين العنف وانتقال الفيروس، وكثف أنشطة البرمجة في هذا المجال.

تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار

٥٩ - لا يزال البرنامج الإنمائي يعمل على تعزيز مشاركة المرأة في نطاق من منتديات صنع القرار، من خلال دعم البرلمانات وهيئات وضع الدستور والمرشحين والإصلاحات القانونية بشكل رئيسي، على غرار ما ورد في إطار الناتج ٢ في الوثيقة الختامية. وأبلغ كثير من البلدان أيضا عن تحقيق نتائج في إطار الناتج ٤، في عام ٢٠١٤. وشملت تلك النتائج التوعية بمسائل المساواة بين الجنسين في مجال صنع القرار وكفالة مشاركة المرأة في المنتديات الوطنية لصنع السياسات.

٦٠ - وعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء على دعم مشاركة المرأة في صنع السياسات المتعلقة بتغير المناخ، بوسائل تشمل تنظيم دورات تدريبية للمندوبات وتمويل مشاركتهن عن طريق صندوق دعم المندوبات. وساهم ذلك العمل في زيادة عدد النساء المشاركات في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بنسبة ١٠ في المائة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤؛ وتشكل المرأة الآن نسبة ٣٧ في المائة من مجموع عدد المندوبين. ووفر البرنامج الدعم، أثناء انعقاد مؤتمر ليما المعني بتغير المناخ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، للأطراف المشاركة في الدعوة لبرنامج عمل ليما الجنساني، الذي سيوفر الدعم لأنشطة تدريب وتوعية المندوبين من الجنسين في مجال المسائل المتعلقة بالتوازن بين الجنسين وتغير المناخ، وتطوير مهارات المندوبات لتيسير مشاركتهن بفعالية أكبر في الاجتماعات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ.

إرساء استراتيجيات وشراكات وطنية مستندة إلى البراهين

٦١ - في عام ٢٠١٤، وفر البرنامج الإنمائي الدعم للشركاء الوطنيين في مجالات تعزيز التنمية وتحليل البيانات ذات الصلة واستخدامها في وضع سياسات تراعي الفوارق بين

الجنسين، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وأبلغ ١٤ بلدا عن العمل مع الشركاء الوطنيين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط التنمية وبرامجها.

٦٢ - وفي كمبوديا، دعم البرنامج الإنمائي عملية إدماج البيانات والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في الاستبيان الخاص بقاعدة بيانات الأحياء. وتصدر هذه المعلومات سنويا وتوزع على المستخدمين المعنيين بغرض تنويرهم عن عمل الشؤون الجنسانية في البلد.

٦٣ - وفي ماليزيا، دعم البرنامج الإنمائي عملية استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات النوعية المستخلصة من دراسات استقصائية جديدة بشأن المشاركة في القطاعين العام والخاص. ومكّن ذلك من إجراء تحليل متعمق ومتعدد الأبعاد للسياسات، وأظهر وجود عمليات تمييز هيكلية وثقافية ومؤسسية، مما أدى إلى وضع توصيات وبرامج محددة بشأن السياسات.

النتائج ٥: امتلاك البلدان القدرة على الحد من مخاطر النزاعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن تغير المناخ

٦٤ - أبلغ ٦٠ بلدا عن تحقيق نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين، في إطار النتائج ٥، في عام ٢٠١٤. ويشمل عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال الدعوة لإدراج مبادئ المساواة بين الجنسين في المفاوضات والاتفاقات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل ذلك العمل دعم أمانة اتفاقية تغير المناخ؛ وإشراك القيادات النسائية في اجتماعات الاتفاقية، على النحو المذكور بشأن النتائج ٤؛ والتوعية بالروابط بين المساواة بين الجنسين والحد من مخاطر الكوارث، خلال الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث، في آذار/مارس، ٢٠١٥.

٦٥ - وعلى المستوى الوطني، دعم البرنامج الإنمائي عمليات تقييم المخاطر ونقاط الضعف المتصلة بالسياق الجنساني، ويسر مشاركة المرأة في التصدي لمخاطر الكوارث. وتشمل تدخلات البرنامج أيضا تعزيز فرص كسب العيش للنساء في المناطق المعرضة للكوارث، وتوفير الدعم للحكومات في تنفيذ أنشطة مصنفة حسب نوع الجنس لتتبع مخاطر الكوارث وآثارها. وفي هندوراس، قدم البرنامج والشركاء الدعم لعملية إدماج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات المحلية لإدارة مخاطر الكوارث في منطقة حوض شولوتيكا المعرضة للكوارث، ووفروا الدعم التقني للجنة الطوارئ الدائمة من أجل إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وأدى ذلك إلى وضع بيانات مصنفة حسب نوع

الجنس، وإلى تمكين المرأة من المشاركة في لجان صنع القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.

٦٦ - وعلى الصعيد الوطني، دعم البرنامج الإنمائي وضع سياسات واستراتيجيات مراعية للفوارق بين الجنسين في مجال المناخ في بوركينا فاسو، وبوتان، والنيجر. وفي بوركينا فاسو، أدت جهود بناء القدرات إلى وضع مبادئ توجيهية منهجية لإدماج المنظور الجنساني في الخطط الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

٦٧ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا للبلدان في مجال صياغة أطر مراعية للفوارق بين الجنسين لإدارة مخاطر المناخ، لكي تعزز الروابط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وفي مجال تعميم نهج إدارة مخاطر المناخ المراعية للفوارق بين الجنسين في الخطط الإنمائية على الصعيد الوطني وعلى مستوى قطاعات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل ١٦ بلدا، في عام ٢٠١٤، على تطوير نظم محاسبية موحدة للأضرار والخسائر، تشمل جمع بيانات وإجراء تحليلات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر.

النتائج ٦: تحقيق الإنعاش المبكر والعودة السريعة إلى مسارات التنمية البشرية المستدامة في حالات ما بعد انتهاء النزاعات وما بعد الكوارث

٦٨ - أبلغ ١٦ بلدا عن تحقيق نتائج تتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار النتائج ٦، في عام ٢٠١٤. ويندرج معظم هذه النتائج في مجالات فرص العمل الطارئة وأسباب المعيشة والإنعاش المبكر. وبينما يجري تنفيذ بعض الأعمال من أجل إشراك المرأة في عملية ترسيخ التماسك الاجتماعي، هناك المزيد الذي يتعين القيام به لإشراكها في التخطيط لجهود الإنعاش المبكر.

فرص العمل الطارئة وأسباب المعيشة والإنعاش المبكر

٦٩ - يعمل البرنامج الإنمائي مع المجتمعات المحلية والمجتمعات المتضررة من الكوارث والنزاعات على تحقيق نتائج باكرة في مجال الإنعاش الاقتصادي وكفالة أسباب المعيشة في الأجل الطويل. واستهدفت الغالبية العظمى من البرامج المتعلقة بأسباب المعيشة، في عام ٢٠١٤، استيفاء الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال من خلال استراتيجيات متباينة وعبر تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٤ أيضا، مكنت البرامج المدعومة من البرنامج الإنمائي ٥,٧ مليون شخص (من بينهم ٢,٨ مليون امرأة، أي نسبة ٤٩ في المائة) من الاستفادة من تحسين أو تنويع أسباب الرزق في البيئات المتضررة من الأزمات. وأتيحت

فرص العمل الطارئ التي تهيأت من خلال مشاريع البرنامج في عام ٢٠١٤ لأكثر من ٩٧١ ١٣٤ فرداً، من بينهم ٥٧ ٧٥٢ امرأة (٤٣ في المائة).

٧٠ - وفي الجمهورية العربية السورية، استفاد زهاء ألفي امرأة وبنت من دعم البرنامج في مجال إيجاد فرص العمالة واستعادة أسباب الرزق، في عام ٢٠١٤. وكفل البرنامج أيضاً إشراك المرأة في الوظائف غير التقليدية، مثل إزالة النفايات الصلبة وتنظيف الأنهار وإعادة تأهيل البنيات التحتية، والأعمال الحرفية ذات الصلة مثل السباكة. وفي العراق، أطلق البرنامج الإنمائي برنامج الاستجابة للأزمات وسهولة التكيف في العراق، الذي يدعم اللاجئين السوريين والأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، ويحدد فرص العمل الطارئ التي تتاح للمرأة بصفة خاصة.

٧١ - وفي أعقاب الفيضانات الكارثية التي حدثت في البوسنة والهرسك في أيار/مايو عام ٢٠١٤، كفل البرنامج الإنمائي مشاركة المرأة في تدخلات الإنعاش المبكر؛ وإدماج عنصر جنساني قوي في معايير الاختيار المعمول بها في المؤسسات المشاركة في جهود الإنعاش. وأدى ذلك إلى تخصيص ٨٦١ ١ وظيفة للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدتان صحيّتان متنقلتان بغرض تأمين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في مجال أمراض النساء والولادة.

٧٢ - واستمرت مشاركة البرنامج الإنمائي النشطة في التصدي لفيروس إيبولا خلال عام ٢٠١٤، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات تعافي النساء المصابات بالفيروس في الأجلين القصير والطويل. ووفر البرنامج خدمات التوعية بالآثار الجنسية لاستئثار الوباء؛ وكفل مراعاة مدفوعات أجور العاملين لمساهمة المرأة؛ وعمل على اتباع نهجٍ مراعي للفوارق بين الجنسين في عمليات تقييم التعافي من الفيروس التي تقودها الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، بطرائق شملت إصدار دراسة عن فيروس إيبولا من منظور جنساني. وجرى تعزيز القدرات الجنسية في البلدان المتضررة. وفي سيراليون، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية إلى الحكومة في دفع أجور أكثر من ١٢ ألف فرد من العاملين في التصدي لفيروس إيبولا، ومعظمهم من الإناث، ووفر الإرشاد لمئات الآلاف من النساء من خلال تنظيم حملات في الأحياء.

إشراك المرأة في عمليات الإنعاش بعد انتهاء النزاعات

٧٣ - في عام ٢٠١٤، نفذ البرنامج الإنمائي عدداً من المبادرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بغرض تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام بصفة عناصر للوساطة وصناعة

السلام. وعلى نحو ما ذكر بشأن الناتج ٢، وفر البرنامج الإنمائي الدعم من أجل مشاركة شبكات الوساطة النسائية في عمليات صنع السلام وإدارة شؤون الحكم بعد الأزمات. وساعد في تعزيز مشاركة المرأة وتوليها القيادة من خلال تنفيذ أنشطة للتدريب والتوعية، في بلدان مثل إندونيسيا، وتيمور-ليشتي، ونيبال، والنيجر، وبعض الدول العربية. وفي جنوب السودان، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لشبكات النساء الشعبية من أجل طرح منظورهن لبناء السلام في محادثات السلام بأديس أبابا.

٧٤ - وفي أفغانستان، عمل البرنامج الإنمائي مع ٣١ امرأة من قائدات العمل النسائي من ١٧ محافظة، بهدف بناء قدراتهن في مجال الإدارة الفعالة لعمليات التفاوض والوساطة في مجتمعاتهن. وقامت كل واحدة من القائدات المذكورات بتدريب اثنتين من النساء الناشطات من محافظتهن، من أجل توسيع عضوية الشبكة إلى ٦١ امرأة بإضافة عناصر جديدة إليها. ووفر البرنامج الدعم لهذه الشبكة من أجل العمل مع الزعماء الدينيين ووسائل الإعلام في مجال الدعوة إلى حل المنازعات المتصلة بمسائل مثل المياه والتمرد، والعمل مع الأسر على إقناع المتمردين بالرجوع إلى حياة السلام.

٧٥ - وتوفر سياقات الإنعاش المبكر فرص محددة لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية، وبخاصة ما تعانيه منها النساء والبنات، ولدفع المجتمعات تجاه السلام والتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٤، طُلب إلى البرنامج الإنمائي، بجانب وكالات أخرى، توفير الدعم لحكومة أوكرانيا في تنفيذ عملية مشتركة لتقييم الانتعاش وبناء السلام. وكفل البرنامج الإنمائي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية التقييم، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحصول على الخدمات وأسباب الرزق؛ والوصول إلى العدالة؛ والعنف الجنساني والعائلي؛ وأن تكون المرأة مشمولة في جهود سهولة التكيف الاجتماعي وبناء السلام؛ وتدريب المرأة لتكون صانعة سلام.

الناتج ٧: منح الأولوية لمسائل الفقر وعدم المساواة والاستبعاد في المناقشات والإجراءات المتعلقة بالتنمية على جميع المستويات، انسجاماً مع مبادئ المشاركة

٧٦ - استفاد البرنامج الإنمائي من موقعه باعتباره وكالة التنمية الرائدة في منظومة الأمم المتحدة، ووظف منشوراته الرئيسية في مجالات الدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوضيح الروابط بين المساواة بين الجنسين وبين تحسن نواتج التنمية، من أجل التأثير على المناقشات الجارية على الصعيد العالمي، بما في ذلك المناقشات في سياق استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، وبيجين + ٢٠، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٧ - وفر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، استدامة تقدم الجنس البشري: الحد من مواطن الضعف وبناء القدرة على التكيف، أدلة على أن النساء غالبا ما يعانين أكثر أنواع التمييز انتشارا بسبب القوانين الجائرة والاستبعاد الاجتماعي، مما يؤدي إلى إفقار نواتج التنمية البشرية. وأوضح التقرير أيضا أن تأثير الكوارث الطبيعية وتغير المناخ يؤدي إلى تفاقم انعدام المساواة والتمييز في كثير من الأحيان، بما في ذلك ما يرتبط منهما بنوع الجنس.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٤، أصدر البرنامج الإنمائي تقريراً مهماً آخر، هو، انقسام الجنس البشري: التصدي لانعدام المساواة في البلدان النامية، وقدم فيه تحليلاً شاملاً للاتجاهات والقوى المحركة لانعدام المساواة بين الجنسين، ودعا إلى وضع أطر شاملة للحماية الاجتماعية من أجل التصدي له. وعقد البرنامج سلسلة من المشاورات الإقليمية بهدف إشراك صناع القرار على نطاق أفريقيا في الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف عقد المرأة الأفريقية. وعلى المستوى القطري، دعا البرنامج إلى كفالة المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء والبنات، من خلال منشورات مثل الأهداف الإنمائية للألفية: أوكرانيا - عام ٢٠١٤، الذي أوصى فيه بإعادة هيكلة الآلية الوطنية المعنية بكفالة مساواة الجنسين في الحقوق والفرص في برنامج الدولة.

٧٩ - وكان البرنامج الإنمائي، خلال عام ٢٠١٤، ضمن الوكالات الرئيسية المعنية بتوفير الدعم التقني لقضايا المساواة بين الجنسين في المفاوضات الحكومية الدولية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وبينما تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة أنشطة الدعوة إلى أن تكون المساواة بين الجنسين هدفاً قائماً بذاته في إطار التنمية المستدامة، تولى البرنامج الإنمائي قيادة جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ١٦ هدفاً آخر. وعقد البرنامج أيضاً مشاورات وطنية وإقليمية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تشكل مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عناصر بارزة فيها. وقدم البرنامج دعماً مباشراً لتعزيز العناصر الجنسانية في الحوارات التي عقدت في قيرغيزستان، وكوستاريكا، وماليزيا.

٨٠ - وأتاحت عملية استعراض بيجين + ٢٠ الفرصة للبرنامج كي يعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية في تقييم التقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتحديد الإجراءات اللازمة لتسريع ذلك. وفي غامبيا، على سبيل المثال، وفر التقرير الوطني لاستعراض بيجين + ٢٠ مصدراً غنياً للبيانات من أجل التخطيط القائم على الأدلة للشؤون الإنسانية وصياغة أطر السياسات ذات الصلة. وفي أوروبا ورابطة الدول المستقلة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لتنظيم الاجتماع الإقليمي لاستعراض التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ منهاج عمل بيجين، مما ساعد على تعزيز التزام القادة في المنطقة بالتصدي لقضايا تمثيل المرأة في

دوائر صنع القرار، والقضاء على العنف ضد المرأة، وسن تشريعات لمكافحة التمييز بغرض تحقيق العدالة الجنسانية.

رابعاً النتائج الإدارية - الفعالية المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٨١ - يتحدث هذا الفرع عن الكيفية التي عزز بها البرنامج الإنمائي الإطار المؤسسي لتحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك كفالة الامتثال إلى خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتحسين السياسات والتخطيط، وتعميق المساءلة، وتوفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين، وتبعية الاستثمارات ورصدها، وتحقيق تكافؤ الجنسين وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات.

تقديم التقارير عن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨٢ - في عام ٢٠١٤، أشادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأداء البرنامج الإنمائي المتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام ٢٠١٣، مشيرة إلى أن البرنامج قد استوفى أو تجاوز نسبة ٨٠ في المائة من متطلبات جميع مؤشرات الأداء، مقارنة بمتوسط قدره ٥٤ في المائة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن النتائج التي حققها البرنامج "ثبتت أنه لا يزال قائد مسيرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يتميز البرنامج الإنمائي باعتباره نموذجاً يحتذى في مجالات تخصيص الموارد والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والرصد والإبلاغ والثقافة التنظيمية".

تعزيز السياسات والتخطيط لأغراض المساواة بين الجنسين

٨٣ - عزم البرنامج الإنمائي المساواة بين الجنسين في وثائقه الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتخطيط، في عام ٢٠١٤. وتعتبر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أول خطة من نوعها تحقق ناتجاً مكرساً لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأدجت الخطة أيضاً المساواة بين الجنسين في نواتجها الستة الأخرى وفي الأهداف المقابلة لها، وفي مؤشرات النتائج المتكاملة وإطار الموارد. وتتضمن الخطة السنوية للأعمال المستهدفة للمؤسسة وخطة العمل المتكاملة لعام ٢٠١٤ نواتج ذات أولوية أيضاً بشأن المساواة بين الجنسين. وتحتوي ٨ وثائق من وثائق البرامج القطرية الخمس عشرة المعتمدة في عام ٢٠١٤ على تدابير محددة لمعالجة

عدم المساواة بين الجنسين، وتتضمن ١٢ وثيقة منها مؤشرات مصنفة حسب الأولويات الجنسانية (ونوع الجنس).

٨٤ - وعمل البرنامج الإنمائي أيضا، في عام ٢٠١٤، على كفالة إدماج شواغل المساواة بين الجنسين في جميع مراحل دورات البرامج/المشاريع. ويطبق الآن تدقيق جنساني إلزامي على جميع مشاريع البرنامج الإنمائي أثناء مراحل التصميم والرصد والإغلاق، وقد أدمج هذا التدقيق في السياسة الجديدة لضمان جودة المشاريع. ويعتبر تطبيق إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي للبرنامج الإنمائي، التي أدخلت في عام ٢٠١٤، شرطا إلزاميا من شروط التدقيق على مستوى المشاريع، بهدف تقليل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة للأنشطة الإنمائية التي ينفذها البرنامج أو التعويض عنها. وتتطلب القائمة المرجعية أن تعالج في جميع المشاريع مسائل محددة متصلة بتأثير المشروع في مجال المساواة بين الجنسين، مع كفالة إشراك المرأة في المشاريع قبل اعتمادها.

تعميق المساءلة والرقابة من أجل نتائج المساواة بين الجنسين

٨٥ - لا تزال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، التي يرأسها مدير البرنامج المعاون، هي الآلية الرئيسية للمساءلة في المؤسسة، والمعنوية بكفالة أن يطور البرنامج الإنمائي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات عمله. وأسفر الاستعراض الهيكلي عن تبسيط عمل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية عن طريق إدخال عناصر رئيسية في عملية إعداد تقارير المؤسسة، بغرض ضمان إدراج توصياتها في تقرير مدير البرنامج السنوي إلى المجلس التنفيذي. وهناك يومان محددان مخصصان الآن بصفة "أيام جنسانية" سنوية، في شهر نيسان/أبريل، لاستعراض أداء البرنامج في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وجرى توسيع نطاق تقديم التقارير إلى اللجنة وصار تقديمها إلزاميا الآن على جميع المكاتب الإقليمية والمقار المهنية (التنمية المستدامة، والحكم الرشيد، وبناء السلام، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والسياسات الاستراتيجية، وتحديد المواقع على الصعيد العالمي)، ومكتب الموارد البشرية، ومكتب تقرير التنمية البشرية، ووحدة التصدي للأزمات، ومكتب العلاقات الخارجية والدعوة.

توفير التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين

٨٦ - يواصل البرنامج الإنمائي تخصيص بند محدد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٤، بلغ حجم الاعتماد المخصص لمبادرة تعميم مراعاة المنظور الجنساني ٢,٣ مليون

دولار. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى العديد من المكاتب القطرية والإقليمية برامج ومشاريع جنسانية محددة وموارد مكرسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨٧ - والمؤشرات الأكثر شمولاً لمساهمة إنفاق البرنامج الإنمائي تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي المؤشرات الجنسانية، التي تقيّم المشاريع من خلال مقياس من أربع درجات تشير إلى مستوى إسهام المشروع المعني تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. يوضح الجدول ١ أن نسبة ٣٤ في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي تذهب تجاه تقديم مساهمة كبيرة أو رئيسية في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويزيد هذا عن حجمها في عام ٢٠١٣ الذي بلغت فيه هذه النسبة ٣٠ في المائة. وبينما يدل هذا على حدوث تحسن، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل.

الجدول ١: تصنيفات المؤشرات الجنسانية حسب أوجه الإنفاق العالمي للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤*

التصنيف	٢٠١٣	٢٠١٤
المؤشر الجنساني صفر: لا توجد مساهمة ملحوظة تجاه المساواة بين الجنسين	١٧ في المائة	١٦ في المائة
المؤشر الجنساني ١: توجد مساهمة محدودة تجاه المساواة بين الجنسين	٥٣ في المائة	٥٠ في المائة
المؤشر الجنساني ٢: توجد مساهمة ملحوظة تجاه المساواة بين الجنسين	٢٦ في المائة	٢٩ في المائة
المؤشر الجنساني ٣: تشكل المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا	٤ في المائة	٥ في المائة
المؤشر الجنساني ١ + المؤشر الجنساني ٢	٧٠ في المائة	٦٦ في المائة
المؤشر الجنساني ٢ + المؤشر الجنساني ٣	٣٠ في المائة	٣٤ في المائة

* لا تشمل النفقات التي لم تصنف.

٨٨ - ويوضح الجدول ٢ أنه، باستثناء الناتج ٤، يعكس الناتج ٦ المتعلق بالإنعاش المبكر عقب حالات النزاع وعقب الكوارث أعلى نسبة من النفقات (٥٤ في المائة)، حيث تمثل المساواة بين الجنسين هدفا "كبيراً" أو "رئيسياً". ويعكس الناتج ١ المتعلق بالنمو الشامل والمستدام النسبة التالية في الإنفاق (٤١ في المائة) على هذه الفئة.

الجدول ٢: تصنيفات المؤشرات الجنسانية حسب أوجه الإنفاق على نواتج الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤*

المؤشر الجنساني صفر	المؤشر الجنساني ١	المؤشر الجنساني ٢	المؤشر الجنساني ٣	المؤشر الجنساني ٤	المؤشر الجنساني ٥	المؤشر الجنساني ٦	المؤشر الجنساني ٧
الناتج ١	١٨ في المائة	٤١ في المائة	٣٤ في المائة	٧ في المائة	٥٩ في المائة	٤١ في المائة	الناتج ١
النمو الشامل والمستدام	١٠ في المائة	٥٨ في المائة	٢٩ في المائة	٣ في المائة	٦٨ في المائة	٣٢ في المائة	الناتج ٢
نظم أقوى للحكم الديمقراطي	١٦ في المائة	٥٢ في المائة	٢٨ في المائة	٤ في المائة	٧٣ في المائة	٢٧ في المائة	الناتج ٣
الحصول على الخدمات الأساسية	صفر في المائة	٤ في المائة	٤ في المائة	٩٢ في المائة	٤ في المائة	٩٦ في المائة	الناتج ٤
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٧ في المائة	٦٠ في المائة	٢٩ في المائة	٤ في المائة	٦٦ في المائة	٣٤ في المائة	الناتج ٥
تقليل احتمالات التراجع	٤ في المائة	٤٢ في المائة	٥٢ في المائة	٢ في المائة	٤٦ في المائة	٥٤ في المائة	الناتج ٦
وخفض مخاطر الكوارث الطبيعية	٣٠ في المائة	٥١ في المائة	١٨ في المائة	١ في المائة	٨١ في المائة	١٩ في المائة	الناتج ٧
الإنعاش المبكر والعودة إلى المحافظة	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧
التنمية	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧
المنشآت والإجراءات المتعلقة بالتنمية	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧
منح الأولوية للفقير وعدم المساواة	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧	الناتج ٧

* لا يشمل النفقات التي لم تصنف.

مبادرة البرنامج الإنمائي المتعلقة بختم المساواة بين الجنسين

٨٩ - أدخل البرنامج الإنمائي نظام ختم المساواة بين الجنسين من أجل زيادة القدرات وتعزيز المساواة في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهو برنامج تستخدمه المؤسسة لتقييم مدى استيفاء المكاتب القطرية أو وحدات الأعمال لنطاق من معايير تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومن ثم توثيق أدائها بمنحها شهادات تحمل ختما ذهبيا أو فضيا أو برونزيا. وتجري عملية قياس الأداء وفقا لمجموعة معايير دنيا مقبولة لضبط الجودة على أساس الولايات الدولية وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة وولايات

المؤسسات. ويمكن الاطلاع على النقاط المرجعية التي يستخدمها النظام لقياس الأداء في المرفق ١. وتبدأ العملية بإجراء تقييم أولي قياساً إلى مؤشرات الأداء، تتبعه عملية تنمية القدرات على مدى أكثر من عام، ومن ثم إعادة تقييم الوحدة المعنية من قبل فريق يضم خبراء تقييم داخليين وخارجيين.

٩٠ - وتمنح الوحدة الختم البرونزي إذا استوفت نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من معايير الأداء، والختم الفضي إذا استوفت نسبة ٧٠ في المائة على الأقل، والختم الذهبي إذا استوفت نسبة ٨٠ في المائة على الأقل.

الجدول ٣: تفاصيل نتائج عملية التوثيق في عام ٢٠١٤

المكاتب القطرية*	مستويات ختم المساواة بين الجنسين
ذهبي	٣
فضي	١٤
برونزي	٨
غير موثق	٤
المجموع	٢٩

ذهبي كوبا، ومصر، ونيكاراغوا. فضي كمبوديا (مستوى عال)، ونيبال (مستوى عال)، والصومال (مستوى عال)، والبحرين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، ومكتب فيجي الذي يشمل بلدان متعددة، وليسوتو، ومدغشقر، وجمهورية مولدوفا، والجبل الأسود، والمغرب، ونيجيريا، وبيرو. برونزي أفغانستان، وبيلاروس، وغينيا، وكوسوفو (في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩))، والنيجر، وبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ورواندا، والسودان.

٩١ - وقد وجدت المكاتب القطرية المشاركة في عملية التقييم والتوثيق أن هذه العملية لا تحسّن مستوى تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأداء في ما يتعلق بالنتائج الجنسانية فحسب، بل وتحسّن أيضاً بناء قدرات العمل في أفرقة وتعزز الاتصالات وتقضي على التقوقع المهني. وتمنح بعض المكاتب الختم الآن للشركاء الوطنيين كنهج لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع العام.

٩٢ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شرع البرنامج الإنمائي أيضاً في استخدام ختم المساواة بين الجنسين على مستوى القطاعين العام والخاص بغرض مساعدة الشركات في الحد من فوارق المرتبات على أساس جنساني، وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وإفساح المجال لعمالة المرأة في وظائف غير تقليدية، وتعزيز المساواة في عمليات التوظيف، والقضاء على التحرش الجنساني في أماكن العمل. وتستند عملية منح الختم لمؤسسات

القطاعين العام والخاص إلى مبادئ تمكين المرأة ومعايير منظمة العمل الدولية وترتبط بها. وقد شاركت في المبادرة منذ إنطلاقها في عام ٢٠٠٩، أكثر من ١٥٠٠ شركة في ١٢ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الهيكـل الجنسانـي

٩٣ - يشكل الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمكتب سياسات ودعم البرامج العمود الفقري لهيكل المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي. ويوضح الجدول (٤) أدناه أن الفريق يتكون من مستشارين مهنيين متفرغين يعمل ٨ منهم في المقر الرئيسي و ١٤ في مراكز الخدمات الإقليمية. ويعزز هذه القدرات موظفون إضافيون يعملون في المقار المهنية الأخرى (سبعة)، ليصل بذلك مجموع عدد المستشارين المتفرغين للشؤون الجنسانية في المكتب إلى ٢٩ مستشارا. ولم تُشغل جميع هذه الوظائف بعد.

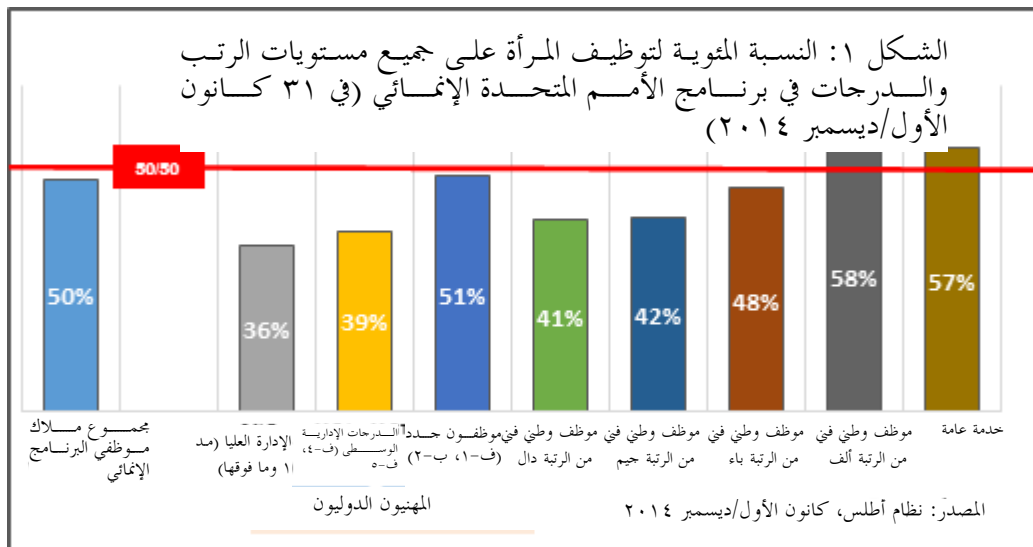
الجدول ٤: قدرات مكتب سياسات ودعم البرامج في مجال الشؤون الجنسانية (حسب الوظيفة)			
الموقع	الفريق المعني بالشؤون الجنسانية	أخرى	المجموع
المقر الرئيسي	٨		٨
أديس أبابا	٥	١	٦
بانكوك	١	٥	٦
القاهرة	٢		٢
إسطنبول	٢	١	٣
بنما	٤		٤
المجموع	٢٢	٧	٢٩

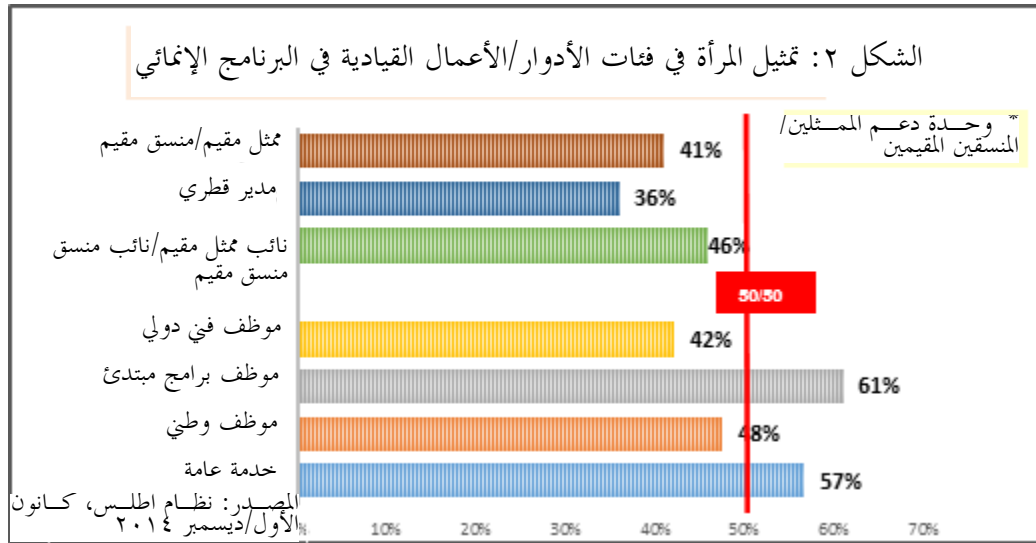
٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى نسبة ١٠ في المائة من المكاتب القطرية منسقي شؤون جنسانية على مستوى الرتبة ف-٤ فما فوقها، في عام ٢٠١٤، وبذلك بلغ مجموع عدد منسقي الشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية ١٤ منسقا. وبصفة إجمالية، توجد أفرقة متعددة التخصصات لتنسيق الشؤون الجنسانية في ٦٠ مكتبا قطريا (٤٣ في المائة من مجموع عدد المكاتب القطرية)، ويتولى قيادة الأفرقة مسؤولون في الإدارة العليا، خولت لهم صلاحيات مكتوبة وخصصت نسبة ٢٠ في المائة من وقتهم على الأقل لعمل هذه الأفرقة.

تكافؤ الجنسين داخل البرنامج الإنمائي

٩٥ - توضح الأرقام الواردة أدناه أن البرنامج الإنمائي يحافظ على التوازن الجنساني في قوة عمله. لكن لا تزال هناك تحديات على مستوى الرتبة ف-٥ فما فوقها، في ما يتعلق بوصول المرأة إلى وظائف الإدارة العليا. ويعمل البرنامج على معالجة هذه المسألة من خلال عدد من التدابير التي تشمل تنفيذ برامج توجيه محددة في إطار استراتيجيته للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩٦ - وقد بذل البرنامج جهدا كبيرا تجاه كفالة المساواة بين الجنسين في مجموعة المنسقين المقيمين، حيث ارتفعت نسبة الإناث وسط الممثلين المقيمين من ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤١ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وبلغت نسبة النساء في ترشيحات البرنامج لمجموعة المنسقين المقيمين ٥٧ في المائة. ومع ذلك، تبلغ نسبة شغل المرأة لوظائف المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية ٢٢ في المائة فقط، و١٧ في المائة فقط لوظائف نواب المنسقين المقيمين/نواب الممثلين الخاصين للأمين العام/مبعوثي الأمين العام.





الشراكات

٩٧ - شارك البرنامج الإنمائي بفعالية في نطاق واسع من الشراكات القائمة بين الوكالات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال عام ٢٠١٤. وعمل البرنامج، من منطلق رئاسته لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارته لنظام المنسقين المقيمين، على كفالة إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في عمليات تنسيق أنشطة المساعدة الإنمائية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، ترأس البرنامج أو شارك في رئاسة الأفرقة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين في ٤٦ بلدا (٣٣ في المائة من المكاتب القطرية) وشارك في المبادرات المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين في ٩١ بلدا (٦٥ في المائة من المكاتب القطرية).

٩٨ - ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي الشريك الرئيسي للبرنامج في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٤، تعاون البرنامج بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم دعم تقني ملموس لعملية إدماج المساواة بين الجنسين في المفاوضات الحكومية الدولية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وعمل البرنامج بشكل وثيق أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في معالجة القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإدماج البعد الجنساني في عمليات التصدي للأزمات. وفي مجال تقييم التعافي من فيروس إيبولا، عمل البرنامج مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كفالة استيفاء احتياجات النساء والبنات، وكفالة أن توفر الدراسات الاستقصائية وعمليات التقييم الميدانية التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستنارة لعمليات التعافي على نطاق المنظومة.

٩٩ - ولا يزال البرنامج يقود الجهود المشتركة بين الوكالات تجاه تناغم عملية تتبع الاستثمارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين باستخدام أداة مؤشرات المساواة بين الجنسين. ونظم البرنامج وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة عمل بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين لأكثر من ٢٥ كياناً من كيانات الأمم المتحدة. وعمل البرنامج بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم الدعم التقني للشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وساهم بصورة استباقية في عضوية الفريق العامل المعني بمؤشرات المساواة بين الجنسين الذي شكلته الشبكة مؤخراً. ويزمّع البرنامج، في عام ٢٠١٥، توقيع اتفاق ليصبح شريكاً في رئاسة مكتب المساعدة المعني بالمؤشرات الجنسانية التابع لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٠٠ - ويقدم البرنامج الآن الدعم التقني لبرنامج الأغذية العالمي في إعداد برنامج لتوثيق الأداء على أساس ختم المساواة بين الجنسين.

١٠١ - ولا يزال البرنامج يشارك في أعمال أفرقة التنسيق المشتركة بين الوكالات، وقيم شراكات بشأن إطلاق مبادرات مشتركة حاسمة، بما في ذلك مبادرة متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة التي أطلقها الأمين العام، وفي أعمال فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.